المنتدى الاسرائيلي
مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/١/٢٦ الموافق ١٣ جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ العدد ٤٧٥ السنة التاسعة عشرة

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

التيار الحريدي يدفع بإسرائيل نحو كارثة صحية- اقتصادية.. ونتنياهو رهينة أصواته! — صفحة (٢)

العبرانيون الأفارقة: «بنو إسرائيل» العائدون إلى ديمونا! — صفحة (٣)

١٠ أيام حاسمة لتحديد خارطة القوائم الانتخابية الإسرائيلية والضبابية ما زالت كثيفة!

صورة أرشيفية تجمع ساعر وبينيت.

كتب برهوم جرايسي:

١٠ أيام فاصلة عن تقديم القوائم الانتخابية، يومي ٣ و٤ شباط المقبل، وما يزال الضباب يفرض ستارا شديد الكثافة على مصير التحالفات، فكثرة الأحزاب والتشكيلات الإسرائيلية التي تم الإعلان عنها حتى الآن، تتقلب في استطلاعات الرأي، صعودا يتلوه هبوط بعد هبوط. ومن وجدوا أنفسهم ذات يوم قريب، في مقدمة التوقعات، بات منهم من يتخبط ويصارع نسبة الحسم، وحتى الابتعاد عنها كثيرا. وإذا كانت هذه هي حال ما يسمى «الوسط- يسار»، فإنها باتت تطال أيضا أحزاب اليمين الاستيطاني المتشدد، ليبرز الليكود مجددا على رأس الاستطلاعات بفارق ضعفي مقاعد القائمة التالية من بعده، ولكنه ما يزال بعيدا عن دائرة الأمان، من حيث الاستمرار على رأس الحكم.

وكثُرت في الأيام الأخيرة استطلاعات الرأي التي تضع الحزب الذي أقامه رئيس بلدية تل أبيب رون خولدائي (الإسرائيليون) في خانة المهدّدين بعدم اجتياز نسبة الحسم؛ والحال ذاتها تسري منذ اليوم الأول الذي أعلن فيه النائب عوفر شيلح الانشقاق عن حزب «يوجد مستقبل»، إذ أنه لا يصل حتى لنسبة ١٪، بينما نسبة الحسم هي ٣,٢٥٪.

أما في أحزاب اليمين الاستيطاني المتطرف، فإن الانشقاق الذي يبدو أنه بات واقعا، لم ينعكس بعد على قوة تحالف «يمينا»، الذي كان حتى قبل أقل من شهرين، يهدد بحصوله على ٢٠ مقعدا؛ بينما اليوم تمنحه الاستطلاعات ما بين ١١ إلى ١٢ مقعدا على الأكثر، وهذا ليس نهاية المطاف، فقد نرى هذا التحالف الذي تخوّف منه بنيامين نتنياهو يهبط إلى ما دون ١٠ مقاعد، إذ حلّ محله الحزب الذي أقامه النائب المنشق عن حزب الليكود جدعون ساعر.

ساعر يتوغل في اليمين الاستيطاني

في الأيام الأخيرة، بدا واضحا أن جدعون ساعر سيتركز في منافسة حزب الليكود ورئيسه نتنياهو، على كسب كبير في معسكر اليمين الاستيطاني المتشدد، العصب القوي الذي يرتكز عليه الليكود بشكل قوي في السنوات العشر الأخيرة. بموازاة ارتكاز ساعر على اليمين المتشدد العلماني، الذي مال في الأشهر الأخيرة، مؤقتا، لتحالف «يمينا»، على الرغم من أن الأخير يسيطر عليه التيار الديني الصهيوني.

وحتى الآن، فإن ثلاث شخصيات بارزة في اليمين الاستيطاني أعلنت دعمها لجدعون ساعر، أبرزها الوزير والنائب الأسبق بنيامين بيغن، نجل رئيس الحكومة الأسبق مناحيم بيغن، الذي يحظى بهالة خاصة في أوساط اليمين المتشدد، وهو من الشخصيات التي اعترضت كثيرا على نهج بنيامين نتنياهو، في قضايا الفساد وأيضا في سياسات أخرى، مثل التطرف في العنصرية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، رغم أن بيغن هو من أنصار ما تسمى «أرض إسرائيل الكاملة». وظهر بيغن في شريط مصوّر إلى جانب ساعر، يعلن دعمه له، ولكن ليس واضحا إذا ما سيكون بيغن (٧٨ عاما) مرشحا في قائمة ساعر، التي باتت تحصل في استطلاعات الرأي على ما بين ١٥ إلى ١٦ مقعدا.

كذلك سبق بيغن في الانضمام إلى قائمة ساعر، ٤ نواب من حزب الليكود، ثلاث نائبات من الصفوف الخلفية، والوزير المستقيل زئيف إلكين، الذين لديه نفوذ في أوساط المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي السابق، وهو مستوطن وانتقل في السنوات القليلة الأخيرة إلى القدس.

ويضاف لهم الرئيس الأسبق لمجلس المستوطنات داني دايّان، الذي كان مقربا من شخص بنيامين نتنياهو، وعيّنه في العام ٢٠١٦ سفيرا لدى البرازيل، إلا أن البرازيل رفضت استقباله، لكونه مستوطنا، مسؤولا في جهاز الاستيطان، فتم تعيينه قنصلا متنقلا في الولايات المتحدة الأميركية، وغادر المنصب في العام الماضي. ودايّان هو أيضا من الوجوه البارزة بين المستوطنين، ومن شأنه أن يعزز الطابع اليميني الاستيطاني لقائمة جدعون ساعر.

وفي الأسبوع الماضي، أعلن رئيس مجلس المستوطنات، الذي يشغل أيضا رئيس مجلس مستوطنات غور الأردن، دافيد الحيّاني، مغادرته صفوف حزبه الليكود، والانتقال إلى حزب ساعر.

وكما يبدو فإن هذا المشهد في بداياته، وقد نشهد شخصيات أخرى تعلن دعمها لجدعون ساعر، إما حتى يوم تقديم القوائم للجنة الانتخابات المركزية في الأسبوع المقبل، ٣ و٤ شباط المقبل، أو أنها ستعلن دعمها في سياق الحملة الانتخابية.

وأمام هذا المشهد، فإن نتنياهو الذي يسعى دائما لعدم وجود كتل برلمانية كبيرة أمامه، قد يبرز مجددا أجندته اليمينية الاستيطانية المتطرفة. ولكنه في هذا الملف خيّب اضطرارا توقعات المستوطنين، وقطاع اليمين الاستيطاني، بعدم تطبيق مخطط ضم المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة، ولم يستغل فترة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، رغم أن الأخير ومستشاريه هم من أوقفوا تطبيق الضم، لصالح إبرام اتفاقيات تطبيع مع دول عربية، أهمها لإسرائيل دولة الإمارات. وهي اتفاقيات لم تمنح قفزة لليكود ورئيسه في استطلاعات الرأي، التي تمنحه بمعدل ٣٠ مقعدا، أقل بـ ٦ مقاعد عن انتخابات آذار العام الماضي.

استمرار تفكك «يمينا»

في المقابل، وكما ذكر، فإن تحالف «يمينا» اليميني الاستيطاني، بزعامة نفتالي بينيت، تراجع في استطلاعات الرأي من ٢٠- ٢١ مقعدا، إلى ١١- ١٢ مقعدا حاليا، وهذا تراجع وقع بعد انشقاق جدعون ساعر والإعلان عن حزبه الجديد. ولكن في الأيام المقبلة، وبعد أن يتأكد الانشقاق في «يمينا»، فإن هذا التحالف قد يتراجع أكثر.

وتؤكد سلسلة من التقارير الصحافية أن نتنياهو كثّف مساعيه لتفكيك تحالف «يمينا»، من خلال التقريب بين حزب «التكتل الوطني» الذي يترأسه النائب المستوطن المتطرف بتسلئيل سموتريتش، وحركة «قوة يهودية» (عوتسما يهوديت) بزعامة ايتمار بن غفير، وهي الحركة المنبثقة عن عصابة «كاخ» الإرهابية المحظورة في الكثير من دول العالم، وفي إسرائيل شكليا.

وهدف نتنياهو هو إعادة تشكيل التحالف الثلاثي الذي كان في انتخابات نيسان ٢٠١٩، وبضم هذين الحزبين، مع حزب «البيت اليهودي» (المفدال سابقا)، وحصل في تلك الانتخابات على ٥ مقاعد، وهو تحالف يسيطر عليه كليا التيار الديني الصهيوني المتطرف، والمتشدد دينيا.

وفي الأسبوع الماضي، انتخب المجلس المركزي لحزب «البيت اليهودي» حاجيت موشيه لرئاسة الحزب، وهي المرّة الأولى التي يتم فيها انتخاب امرأة لحزب فاعل في التيار الديني الصهيوني، وهو أقدم أحزاب هذا التيار، وحاضر منذ الكنيست الأول، ووصل تمثيله في سنين غابرة إلى ١٥ مقعدا، بينما هو اليوم أبعد من أن يصل إلى حافة نسبة الحسم في الانتخابات البرلمانية.

وحاجيت موشيه تشغل حاليا منصب نائب رئيس بلدية القدس، وتقول تقارير صحافية إن بنيامين نتنياهو قام بتفعيل الكثير من الأذرع التي يسيطر عليها، ليضمن لها أغلبية من بين أعضاء المجلس المركزي البالغ عددهم ٨٢٩ عضوا، كون أن منافسها هو مدير عام الحزب نير أورباخ، الذي يعتقد نتنياهو أنه مقرّب من نفتالي بينيت.

في المقابل، فإن بينيت لا يقف مكتوف اليدين، وهو يبحث عن أوساط أخرى داعمة له. وفي الأسبوع الماضي، أعلن أفير كارا، من مؤسسي حركة احتجاج ميدانية لدعم أصحاب المهن الحرّة الذين تضرروا من الأزمة الاقتصادية ولم يحصلوا على دعم اقتصادي كاف، دعمه لنفتالي بينيت، سوية مع عدد من زملائه في حركة الاحتجاج، التي تشارك في المظاهرات الجارية أسبوعيا منذ سبعة أشهر، قبالة المقر الرسمي لرئيس الحكومة. ولكن هناك شك في أن ينجح بينيت في الحصول على دعم واسع في حركة الاحتجاج، التي تتلاقى فيها أطر عدة ذات توجهات مختلف عديدة، فكريا وسياسيا.

قطاع «الوسط- يسار» مهدّد بخسائر كبيرة

مقابل مشهد اليمين الاستيطاني، فإن الأزمة تتعمق في ما يسمى «قطاع الوسط- يسار». فحتى الآن حزبان ضمنا تمثيلهما البرلماني، حزب «يوجد مستقبل»، الذي تتوقع له استطلاعات الرأي ما بين ١٣ إلى ١٤ مقعدا، وحزب ميرتس اليساري الصهيوني، الذي تتوقع له الاستطلاعات ما بين ٥ إلى ٦ مقاعد.

أما حزب «أزرق أبيض» الذي يتزعمه بيني غانتس، فإنه يتأرجح ما بين عدم تجاوز نسبة الحسم، أو حصوله على ما بين ٤ إلى ٥ مقاعد. والحال ذاتها للحزب المتبلور حديثا، بقيادة رئيس بلدية تل أبيب رون خولدائي، الذي كما يبدو موجود في مفاوضات متقدمة مع زعيم «يوجد مستقبل» للتحالف في ما بينهما، وقد يكون هذا التحالف أوسع، في حال تم.

ويحاول حزب العمل عرض نفسه من جديد على الساحة السياسية، على الرغم من أن أعلى نسبة أصوات يحصل عليها في استطلاعات الرأي تقل عن ٢٪. ففي الأيام الأخيرة رفض الرئيس الأسبق للحزب، إيهود باراك، توجهات لينافس على رئاسة الحزب، التي جرت في مطلع الأسبوع الجاري، بعد انسحاب الرئيس الحالي عمير بيرتس من منصبه. كما أن وزير الرفاه الحالي إيتسيك شمولي أعلن انتقاله إلى حزب «أزرق أبيض»، ما جعل فوز النائبة ميراف ميخائيلي برئاسة الحزب أمرا مضمونا، وهي التي عارضت شراكة الحزب في حكومة بنيامين نتنياهو الحالية. وتنافس على رئاسة حزب العمل ٧ مرشحين من بينهم ميخائيلي، والأسماء المرشحة من الصفوف الخلفية في الحزب، الذي ما يزال مسجلاً في عضويته ٣٧ ألف شخص.

حزب العمل وبقوته الضئيلة من شأنه أن يكون داعما لأحد الأحزاب المتأرجحة في استطلاعات الرأي. والاحتمال الأقوى أن تكون الشراكة إما مع حزب «يوجد مستقبل» أو مع ميرتس.

أما النائب عوفر شيلح، السابق ذكره، فهو في ورطة بشأن التحالفات، كونه انشق عن حزب «يوجد مستقبل»، وليست له خيارات كثيرة تبقيه في الساحة السياسية.

المشهد الحاصل في قطاع ما يسمى «الوسط- يسار»، هو حالة تفتت، رغم ضعفه أصلا في الشارع الإسرائيلي، وفي حال عدم إقامة تحالفات، تجمع كل هذه الأحزاب وتضمن تمثيلها، فإن هذا القطاع مهدد بخسارة عشرات آلاف الأصوات.

استئناف محاولات رأب صدع القائمة المشتركة

في الأيام القليلة الأخيرة تجري محاولات لإعادة التئام القائمة المشتركة، التي تضم ٤ أحزاب فاعلة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، بتوجه الأحزاب لرئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، محمد بركة، لجمعها من جديد، والتفاوض بشأن الخلاف الدائر، وفي مركزه موقف القائمة العربية الموحدة، التي تمثل الجناح البرلماني للحركة الإسلامية (الجناح الجنوبي)، بعدم رفض احتمال مقايضة في العمل البرلماني مع حزب الليكود ورئيسه بنيامين نتنياهو، بشأن حقوق الجماهير العربية، وهو ما ترفضه الأحزاب الثلاثة الأخرى.

وسيتضح مصير القائمة المشتركة في غضون أيام، وقبل الموعد الأخير لتقديم قوائم الترشيحات للجنة الانتخابات المركزية، إذ أن الموقف ما زال ضبابيا، من حيث مستقبل الشراكة، وأيضا في حال لم تنجح المحاولة، وبأي شكل سيخوض العرب الانتخابات، في الوقت الذي يتهددهم احتمال تراجع نسبة التصويت بسبب جائحة كورونا، بموازاة هجوم غير مسبوق للأحزاب الصهيونية في العقود الثلاثة الأخيرة. وبرغم الأزمة الحاصلة في القائمة المشتركة، فإن استطلاعات الرأي ما تزال تمنحها معدل ١١ مقعدا، مقابل ١٥ مقعدا لها اليوم، إلا أنه يمكن القول إن المقاعد الـ ١١ تدل على نواة صلبة للقائمة، من شأنها أن تتوسع أكثر في حال استمرت تركيبة القائمة المشتركة الحالية.

كلمة في البداية

الانتخابات الإسرائيلية: «الأوراق» قيد الترتيب.

نحو انتخابات ٢٣ آذار.. الأنظار متجهة إلى القوائم النهائية وإلى واشنطن

أنطوان شلحت

ستظلّ الأنظار متجهة إلى يومي انتهاء مهلة تقديم القوائم الانتخابية التي ستخوض الانتخابات للكنيست الإسرائيلي الـ٢٤ التي ستجري يوم ٢٣ آذار ٢٠٢١، وهما يوما ٣ و٤ شباط المقبل، وعندها قد تُتاح إمكانية الحديث حول السيناريوهات المتعلقة بالائتلافات الحكومية التي من شأن تلك الانتخابات أن تؤدي إليها، وحول احتمالات النجاح في تأليف حكومة إسرائيلية جديدة، تحل محل حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة الحالية. ومع ذلك بات من الأسرار المفضوحة أن استراتيجيا نتنياهو، في ما يرتبط بخارطة تلك القوائم، تقوم على أساس الحفاظ على مكانة حزب الليكود الذي يتزعمه كأكبر حزب بفارق كبير عن الحزب الذي يليه من جهة، وتقوم من جهة أخرى على محاولة تذرير التحالفات الحزبية المنافسة له.

ووفقاً لما تؤكد عليه أوساط مقربة من نتنياهو، كان خيار هذا الأخير في الآونة الأخيرة وحتى هذه الجولة الانتخابية هو الحفاظ على ليكود كبير في مقابل حزب موازٍ من معسكر الوسط- يسار. وبهذه الطريقة اعتاد إيجاد توتر يحثّ من خلاله أنصار اليمين على التصويت لمصلحة الليكود على حساب الأحزاب الأخرى. غير أنه في الانتخابات القريبة ليس أكيداً وجود حزب كهذا في المعسكر المذكور، ومن هنا ستكون الاستراتيجيا مختلفة: ليكود كبير وأحزاب كثيرة صغيرة ومتوسطة من حوله. وبالرغم من أن التوزع على الكتل قد لا يغيّر الكثير بخصوص الائتلاف المقبل، لكن بالنسبة إلى حزب صغير سيكون من الأسهل عليه أن يختار طرفاً والانضمام إلى الحكومة، من الانجرار إلى انتخابات إضافية والاختفاء نهائياً. ولئن عمل نتنياهو إلى الآن على تفكيك معسكر الوسط- يسار، كما نجح حيال تحالف «أزرق أبيض»، فإنه يوجّه جلّ جهده في الوقت الحالي نحو تفكيك القائمة المشتركة وتفكيك تحالف «يمينا»، ولم تتضح، حتى كتابة هذه السطور، نتيجة هذا الجهد الذي لا يزال في ذروته.

كذلك من المتوقع أن تبقى الأنظار مشدودة إلى واشنطن بعد أن تسلمت سدّة الحكم في الولايات المتحدة إدارة ديمقراطية جديدة برئاسة جو بايدن، هناك تلميحات كثيرة إلى أنها ستكون بمثابة استمرار لإدارة الرئيس السابق باراك أوباما، الذي فرض على نتنياهو قبول «حل الدولتين» للصراع مع الفلسطينيين وإن على المستوى التصريحي، وساهم في تعطيل مخططات استيطان كولونيالية في الضفة الغربية، وكان معارضاً لنهج نتنياهو بالنسبة إلى الملف النووي الإيراني، ولرؤيته لأزمة الشرق الأوسط، وغيرها من قضايا ومسلكيات عبرت عن التوتر بين الرجلين في المنهج والتصرّف إزاء قضايا مختلفة، وذلك بالرغم من أن أوباما لم يقلّل في الوقت ذاته من تعهده بحماية أمن إسرائيل والتزامه بتفوقها.

وإلى أن تنجلي وجهة إدارة بايدن حيال إسرائيل المرتبطة على نحو خاص بالملف النووي الإيراني، وقضية فلسطين، تشير توقعات معظم التحليلات الإسرائيلية إلى ما يلي:

أولاً، ثمة احتمال بأن تخيّم سحابة سوداء على العلاقات بين هذه الإدارة وحكومة نتنياهو في ضوء وقوف الأخير علناً إلى جانب الرئيس السابق دونالد ترامب والحزب الجمهوري والتعامل معهما كما لو أنهما امتداد لليمين في إسرائيل ومع الحزب الديمقراطي كما لو أنه امتداد لـ«اليسار» فيها، ما تسبّب باهتزاز مكانة إسرائيل كموضوع إجماع لدى الحزبين الكبيرين في الولايات المتحدة. وقد اتسع نطاق الاستياء من ترامب خلال الفترة القليلة الماضية على خلفية الهجوم على مبنى الكابيتول في واشنطن، وبات يشمل أوساطاً من الحزب الجمهوري أيضاً. في هذا الشأن هناك انتظار لماهية ما سينطوي عليه موقف بايدن في مقابل محاولات إسرائيل التأثير في سياسة الولايات المتحدة حيال الملف الإيراني خصوصاً، وفي منطقة الشرق الأوسط عموماً. وتُطرح مقاربة مفادها أن بايدن، الذي كان نائباً للرئيس عندما قام نتنياهو بإلقاء خطاب أمام الكونغرس في العام ٢٠١٥ بهدف إحباط الاتفاق النووي الإيراني الذي أبرمه أوباما، يمكن «أن يغلق الباب» أمام محاولات إسرائيل هذه.

ثانياً، في المقابل يتم التنويه بأن بايدن ونائبته كامالا هاريس ينتميان إلى التيار المؤيد لإسرائيل في الحزب الديمقراطي الأميركي. فالأول سبق أن صرّح في الماضي بأنه «صهيوني» وبأنه «لا ينبغي بالمرء أن يكون يهودياً كي يكون صهيونياً». أما هاريس فقد جاهرت بأنها تتمسّك بآراء مماثلة ليس فقط لكون زوجها يهودياً، كما أنها بادرت إلى تجنيد معارضة في مجلس الشيوخ ضد قرار أوباما الامتناع عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤ الذي صودق عليه يوم ٢٣ كانون الأول ٢٠١٦ ونصّ على مطالبة إسرائيل بوقف الاستيطان في أراضي الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، وعلى عدم شرعية إقامة إسرائيل للمستوطنات في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، واعتبر قراراً تاريخياً لأن معظم مشاريع القرارات ضد إسرائيل كانت تُرفض باستخدام الولايات المتحدة حق الفيتو، وكانت هذه هي أول مرة لا تلجأ فيها الولايات المتحدة إلى هذا الحق، مما جعله قراراً ساري المفعول بعد إقراره من غالبية الأعضاء.

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

قضايا إسرائيلية «٨٠»

محور العدد:

إسرائيل في أفريقيا: سيرورة تطور العلاقات

الحريديم وإجراءات «كورونا»: الابتزاز السياسي يثبت حضوره.

التيار الحريدي يدفع بإسرائيل نحو كارثة صحية- اقتصادية.. ونتنياهو رهينة أصواته!

كتب خلدون البرغوثي:

تثير العلاقة الخاصة بين رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وحزبي اليهود الحريديم شاس ويهدوت هتوراه، انتقادات لنتنياهو تحديدا، ولكبير حاخامات التيار الحريدي حاييم كَنايفيسكي، في ظل المعطيات الصحية التي تشير إلى أن مراكز تجمع الحريديم (مدنا وبلدات وأحياء ومؤسسات) هي من أبرز بؤر تفشي فيروس كورونا، وربما من أبرز أسباب تأخير خروج إسرائيل من أزمتها الصحية- الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، والتي قد تقود إسرائيل إلى كارثة صحية- اقتصادية.

«كورونا» والحريديم

يسعى نتنياهو حاليا إلى طرح نفسه بأنه الزعيم الذي وضع إسرائيل في الموقع الأول عالميا في نسبة من تلقوا لقاح كورونا من مجموع السكان، فبحسب معطيات وزارة الصحة حتى صباح الجمعة تلقى الجرعة الأولى من لقاح كورونا ٢,٤ مليون إسرائيلي (٢٧ في المئة من مجموع السكان)، وتلقى الجرعة الثاني ٨٠٠ ألف (٩ في المئة من مجموع السكان).

رغم ذلك سجلت نسبة الإصابات ارتفاعات متتالية، تجاوزت ١٠ في المئة في الأيام الأخيرة، رغم الإغلاق الثالث الذي تم تمديده حتى نهاية الشهر الجاري.

وتشير معطيات استعرضتها وسائل الإعلام العبرية خلال الأسبوع الماضي، إلى أن نسبة الحريديم المصابين بكورونا تصل إلى ٤٠ في المئة من نسبة المصابين بشكل عام، كما ذكرت وزارة الصحة الإسرائيلية أن التلاميذ الحريديم يشكلون ٦٠ في المئة من نسبة التلاميذ المصابين بكورونا بشكل عام، رغم أن نسبة الحريديم في إسرائيل لا تتجاوز ١٢ في المئة من مجموع السكان. وظهرت في وسائل الإعلام العبرية مؤخرا عدة مقالات وتقارير تنتقد سلوك الحريديم الذين يرفض الكثيرون منهم الالتزام بقيود كورونا، بل يدخلون في مواجهات عنيفة مع الشرطة الإسرائيلية التي تحاول فرض الإغلاق ومنع التجمعات بموجب إجراءات الإغلاق في إسرائيل، كما حدث مؤخرا.

المخالفات للعرب!

بالمقابل، كشفت قناة «كان ١١» العبرية عن تناقض كبير بين الواقع على الأرض وبين سلوك الشرطة الذي يحمل بعدا عنصريا ضد العرب والعلمانيين لصالح الحريديم، في فرض قيود كورونا. إذ بينت معطيات الشرطة الإسرائيلية أنها أصدرت خلال فترة الإغلاق الثالث ٢٦ مخالفة لقيود كورونا لكل ١٠ آلاف شخص في الوسط الحريدي، و٨٠ مخالفة لكل ١٠ آلاف شخص من العرب، و٥٨ مخالفة لكل ١٠ آلاف شخص كمعدل عام.

الشرطة الإسرائيلية ادعت في ردها الأول أن تفسير قناة «كان ١١» مضلل للجمهور، لكنها لاحقا أقرت بصحة المعلومات التي نشرتها القناة، الأمر الذي دفع وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي أمير أوحانا إلى طلب اجتماع عاجل مع المفوض العام للشرطة الإسرائيلية كوبي شبتاي لبحث إجراءات فرض قيود كورونا خاصة في المناطق الموبوءة.

نتنياهو وكَنايفيسكي- علاقة تبعية

أعلن مع ذهاب إسرائيل إلى تمديد الإغلاق الثالث، أن نتنياهو أجرى اتصالا مع حفيد كبير حاخامات الحريديم حاييم كَنايفيسكي وطلب منه التزام الحريديم بإغلاق مؤسساتهم.

وذكر الموقع الالكتروني الإخباري الحريدي «لَداعَت» أن نتنياهو اتصل عشية اجتماع الحكومة الأخير (الثلاثاء الماضي) بحفيد كَنايفيسكي وأبلغه أن الحكومة ستمدد الإغلاق عشرة أيام، وطلب منه أن يقوم الحاخام كَنايفيسكي بدعوة الحريديم إلى الالتزام بقيود كورونا في الأيام العشرة الإضافية.

وأضاف الموقع الإخباري الحريدي أن نتنياهو طلب دعم الحاخام كَنايفيسكي لإغلاق المدارس الدينية في فترة الإغلاق الشامل.

هذا الأمر أثار انتقادات شديدة لرئيس الحكومة الإسرائيلية بسبب تساهله و«أدبه» وحتى «توسله» للتيار الحريدي للالتزام بقيود كورونا.

قال زعيم حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد في مقابلة مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» إن «٤١٤٢ إسرائيليا ماتوا بسبب إدارة نتنياهو الفاشلة والجبانة لأزمة كورونا.. لأن نتنياهو يتصل ليلا بحفيد كَنايفيسكي لطلب موافقته على فرض الإغلاق، وبدلا من أن يقوم بذلك بناء على نسبة العدوى ومعطيات الصحة وعلى أساس علمي، فإنه يدير العملية بناء على اعتبارات سياسية وفي ظل ابتزاز سياسي».

أما زعيم حزب «أمل جديد» جدعون ساعر فقال للقناة ١٢ العبرية «لو كنت رئيسا للحكومة لفرضت القانون على الجميع، ولما اتصلت بالحاخام كَنايفيسكي.. هناك حكومة وهناك مؤسسات لا تطبق القانون، ويجب فرضه عليهم بغض النظر عن انتمائهم السياسي». ساعر قال أيضا إنه سيدعو إلى تشكيل لجنة للتحقيق في أداء حكومة نتنياهو لأزمة كورونا. واتهم الحكومة الحالية بأنها فشلت في التعامل مع هذه الأزمة منذ أكثر من عام، ولهذا السبب مات الناس ودمرت أرزاقهم، مشيراً إلى أن هناك تقصيرا كبيرا على مستويات مختلفة منها نظام التعليم والملف الاقتصادي وغيره.

كَنايفيسكي: تفشي «كورونا» غضب إلهي بسبب إغلاق مدارس التوراة!

هاجم روغيل ألفر في صحيفة «هآرتس» الحريديم أيضا، وقال إنهم يؤمنون بأقوال كَنايفيسكي إن سبب تفشي كورونا هو غضب رباني. وينسب ألفر لكَنايفيسكي قوله للمتسائلين عن أسباب تفشي كورونا إن «وقف التعليم في صفوف التوراة أمر خطير، ولهذا ترتفع نسبة تفشي كورونا، ويصيب المرض حتى من هم ليسوا في دائرة الخطر.. هذه نتيجة مباشرة لإغلاق صفوف تدريس التوراة». وأضاف ألفر: «نسبة من يؤمنون بصحة الادعاءات هذه مثيرة، فهم يرفضون التفسيرات التي تقول إن سبب تصاعد تفشي كورونا هو الفيروس المتحور بسبب طفرات جينية عشوائية، ويفضلون التفسيرات التي تقول إن القوة الغيبية تعاقب اليهود لأنهم أغلقوا صفوف التوراة».

ألفر دعا في مقال آخر له في «هآرتس» إلى ضرورة اعتقال كَنايفيسكي وحفيده بتهمة «نشر المرض عمدا أو إراقة الدماء». وهاجم نتنياهو أيضا وكتب «في إسرائيل الدولة التي تعتبر نفسها غربية، والتي تتصدر دول العالم في نسبة من تلقوا لقاح كورونا، يتصل رئيس الحكومة بحفيد حاخام هناك شكوك حول قدراته العقلية، ليتوسل له كي يصدر تعليمات لأتباعه للالتزام بالقانون، في الولايات المتحدة قمعوا الذين اقتحموا مقر الكونغرس، أما في إسرائيل فما يحدث هو انقلاب هادئ وزاحف وناجح».

كما تقدم المحامي غاي أوفير بطلب للمستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت لفتح تحقيق ضد الحاخام كَنايفيسكي وحفيده بعد إصدارهما تعليمات بفتح المؤسسات التعليمية رغم الإغلاق. وقال المحامي «إنهما يفعلان ما يحلو لهما، وبهذه الأفعال والإهمال يعرضان للخطر حياة المواطنين الملتزمين بالقانون».

وهاجم يهودا موشيه زهاف، رئيس منظمة «زاكا» المتخصصة في إخلاء جثث ضحايا الكوارث والحوادث والعمليات، في مقابلة مع صحيفة «يديعوت أحرونوت»، الحاخامات الحريديم الذين يرفضون الإغلاق.

موشيه زهاف وهو حريدي أيضا، فقد أمه وأباه وشقيقه خلال شهر واحد بسبب كورونا، وبحكم عمله فإنه يزور المستشفيات والمراكز الطبية ويطلع على حقيقة الوضع المأساوي بسبب تفشي كورونا.

ويقول رئيس منظمة «زاكا»: إنهم (حاخامات الحريديم) أسوأ من منكري المحرقة، فمنكرو المحرقة يرفضون التاريخ، أما هنا فإنهم ينكرون الحاضر.. رؤية عائلات المرضى مؤلمة جدا.. وكذلك بكاؤهم ودموعهم».

وكتب ناتي توكر مقالا في صحيفة «هآرتس» وصف فيه حالة أسرة حريدية بعد وفاة الأم (٤٠ عاما) بكورونا تاركة وراءها زوجا أرمل وخمسة أطفال أيتاما. توكر كتب «لا يمكن إنكار أن هناك انتهاكا واضحا ومنهجيا لتعليمات التباعد الاجتماعي، وأن هناك غطاء لهذا الانتهاك من قبل قطاع كبير من قادة الحريديم، فمؤسساتهم التعليمية مفتوحة، ويقومون بتنظيم حفلات زفاف ضخمة وبشكل علني، وبعض الكنس والمدارس عادت للعمل بشكل عادي». ويضيف «لا توجد قيادة حريدية، واختفت كذلك القيم الأساسية مع هذه القيادة، وتخيلوا ما كان يمكن أن يحدث لو قاد هؤلاء جماهيرهم في جبهة واحدة تتحلى بالمسؤولية لضبط سلوك أتباعهم، لكن ذلك لم يحدث، الطائفة الحريدية تحصي موتاها، وإسرائيل كلها تغرق في الأزمة الصعبة بسبب سلوك التيار الحريدي، وفي هذه الأيام أنا أشعر بالعار لأني حريدي».

كَنايفيسكي: من يصوت لـ«يهدوت هتوراه» لن يصاب بـ«كورونا»!

من أبرز التصريحات المثيرة للحاخام كَنايفيسكي مقطع فيديو نشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، قال فيه لأحد أتباعه عندما سأله قبيل الانتخابات الأخيرة إن كان التصويت لصالح حزب يهدوت هتوراه الحريدي سيحميه من الإصابة بكورونا، فرد كَنايفيسكي بالقول إن هذا صحيح.

كما كتب كَنايفيسكي أدعية قال إنها تمنح الحصانة من كورونا، لكنه في النهاية أصيب هو بالفيروس. مع ذلك فإن مرضه لم يمنعه من الاستمرار في إصدار تعليماته بإبقاء المؤسسات الحريدية مفتوحة، كما أن مرضه لم يغير في وجهة نظر اتباعه من أن لا أحد محصنا من الإصابة بكورونا، واستمروا في سلوكهم الذي يساهم في نشر المرض في إسرائيل كلها، حسبما يقول شاحر إيلان في صحيفة «كالكاليست».

أسباب التمرد الحريدي

تستعرض دراسة لجامعة تل أبيب أسباب رفض الحريديم الالتزام بقيود كورونا. وأشارت الدراسة التي نشرت صحيفة «معاريف» أبرز نتائجها، إلى ثلاثة عوامل رئيسة تدفع الحريديم إلى التمرد هي: العامل القيَمي- الديني، والعامل الاجتماعي- الأيديولوجي، وأسلوب الحياة.

واستطلعت الدراسة التي أعدتها د. سارة زيلتسبيرغ ود. سيما زيلتسبيرغ بلاك، خلال الإغلاقين الأول والثاني، آراء عينة من الحريديم شملت آباء لما معدله سبعة أطفال من التيارين الليتواني والحسيدي من الذين أصيبوا بكورونا أو كانوا مخالطين لمصابين.

في العامل القيَمي- الديني، تحتل القيم والممارسات الدينية حتى في الجانب الصحي مكانة مهمة لدى الحريديم في إسرائيل. فهم يقدمون آراء حاخاماتهم على تعليمات وزارة الصحة بحكم إيمانهم بأن طاعة الحاخامات فرض ديني، ولأنهم يرون أن التوراة تشكل حصنا لهم من المرض. في هذا السياق قال بعض المستطلعة آراؤهم إنهم رفضوا الإقامة في الفنادق المخصصة للمصابين بكورونا لأنها توفر بيئة علمانية لا تتناسب وحاجاتهم الدينية.

وفيما يخص العامل الاجتماعي- الأيديولوجي يرى بعض الحريديم المستطلعة آراؤهم أن طبيعة القيود المتعلقة بكورونا تضمن جانبا عنصريا يستهدفهم، ففيما يسمح بالتظاهرات، يمنعون هم من الصلاة في الكنس، لذلك قرروا كسر الحظر. فيما قال بعض ذوي الآراء الأكثر تطرفا إن رفضهم الالتزام بقيود كورونا هو تمرد مقصود على سلطة الدولة ومؤسساتها.

وفي العامل المتعلق بأسلوب الحياة فإن الاكتظاظ يجعل تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي والحجر الصحي أمرا صعبا، فيما يمنع أسلوب التعليم المغلق لديهم إمكانية حصولهم على المعلومات من مصادر خارجية خاصة تلك المتعلقة بتطورات تفشي كورونا، بما فيها تعليمات الوقاية وقرارات وزارة الصحة.

نتنياهو رهينة لدى الحريديم

تحكم حاجة نتنياهو إلى أصوات التيار الحريدي التي تصب لصالح حزبي شاس ويهدوت هتوراه الشريكين الدائمين له في معظم الحكومات التي شكلها، طبيعة الخطاب الذي يوجهه نتنياهو لهذا التيار رغم الكارثة الصحية- الاقتصادية التي يقود أنصاره إسرائيل إليها. وحاليا تعتبر كافة استطلاعات الرأي أن كتلة اليمين التي يقودها نتنياهو تضم فقط حزبه الليكود، وشاس ويهدوت هتوراه، تحت وصف كتلة «مريدي نتنياهو»، فيما تضع هذه الاستطلاعات باقي أحزاب اليسار- وسط، والأحزاب الدينية- القومية مثل «يمينا» و«البيت اليهودي»، وكذلك القائمة المشتركة في كتلة «مناهضي نتنياهو».

تاريخيا فإن حزبي شاس (حراس التوراة السفارديين) ويهدوت هتوراه (تحالف ديغل هتوراه وأغودات يسرائيل) نادرا ما كانا خارج الائتلافات الحكومية المتتابعة.

شاس كان شريكا في كافة الحكومات منذ تأسيسها العام ١٩٨٤، باستثناء الحكومة الثالثة والثلاثين (آذار ٢٠١٣ حتى أيار ٢٠١٥) لاشتراط زعيم «يوجد مستقبل» يائير لبيد الدخول في الائتلاف الحكومي مع نتنياهو مقابل عدم ضم شاس لهذا الائتلاف.

أما يهدوت هتوراه الذي أسس العام ١٩٩٢، فلم يشارك في كل من الحكومة الخامسة والعشرين بزعامة إسحاق رابين بين عامي ١٩٩٢ – ١٩٩٥، والحكومة الحادية والثلاثين برئاسة ايهود أولمرت التي تولاها خلفا لأريئيل شارون زعيم حزب كديما المنشق عن الليكود.

استطلاعات الرأي تكبل نتنياهو

تشير معظم استطلاعات الرأي إلى أن حزب الليكود لا يزال يتصدر، بفارق كبير عن باقي منافسيه (٢٩ – ٣١ مقعدا)، لكن ذلك لا يمنحه الغالبية التي تمكنه من تشكيل ائتلاف حكومي، فتحالف «مريدي نتنياهو» أي الليكود وشاس ويهدوت هتوراه، قد يحصل على ٤٧ مقعدا حسب آخر استطلاع رأي أجرته صحيفة «معاريف» (الجمعة)، فيما قد تحصل الأحزاب المضادة لنتنياهو على نحو ٦٣ مقعدا، حتى لو استبعدت القائمة المشتركة منها. وهذه النتائج قريبة جدا من استطلاع أجرته إذاعة 103fm أيضا. وهذا في حالة انضمام «يمينا» بقيادة نفتالي بينيت لها، حسب الكثير من المؤشرات.

بقاء تحالف نتنياهو مع الأحزاب الحريدية هو خيار استراتيجي له لضمان بقائها ورقة للمساومة مع باقي الأحزاب التي يمكن أن تنضم إليه خاصة اليمينية مثل حزب «يمينا» أو «البيت اليهودي»، لكن نتنياهو حتى بانضمام «يمينا» لكتلته لن يكون قادرا على الحصول على الغالبية المطلوبة، وهي ٦١ مقعدا، لكنه قد يعيق تشكيل مناهضيه ائتلافا حكوميا.

غير أنه في ظل المعطيات هذه، يبدو أن إمكانية تخلي أحد الحزبين الحريديين عن نتنياهو باتت أكثر واقعية من إمكانية انضمام نفتالي بينيت لكتلة «مريدي نتنياهو».

فرئيس كتلة حزب يهدوت هتوراه في الكنيست إسحق بيندروس قال في تصريحات صحافية لمجلة «بكهيلا» الحريدية، مؤخرا، إن يهدوت هتوراه ليس ملزما بالبقاء مع نتنياهو، فولاؤهم هو لكتلة اليمين ككل. لكن بيندروس أضاف أنه لا يستبعد إمكانية دعم يهدوت هتوراه لجدعون ساعر في حالة تمكنه من تولي رئاسة الحكومة. ورغم أن مكتب بيندروس نشر لاحقا تنويها قال فيه إن أقواله «أخرجت من سياقها» وأنه قال إنه قد يدعم ساعر إذا أقام ائتلافا حكوميا يمينيا، إلا أن تصريحاته تبقى مؤشرا إلى أن الأحزاب الحريدية قد تتخلى عن نتنياهو، إذا ما حصلت على صفقة مرضية من منافسيه.

العبرانيون الأفارقة: «بنو إسرائيل» «العائدون» إلى ديمونا!

كتب أنس إبراهيم:

«قرية السّلام» بديمونا: طروحات «عبرانية» استفزازية حول الانتماء الجمعي في إسرائيل.

تعـودُ بدايـة قصّة مجتمـع الأفارقـة العبرانييـن الذين يعيشـون في ديمونا [جنوب] داخل وخـارج ما يُعرَفُ بـ«قرية السّلام Kfar Hachalom»، إلى قائدهم التّاريخي، بن عامي بن يسـرائيل، الذي كان يُعرَفُ ببن كارتر عندما كان يعيشُ في شيكاغو، أميركا، في ستّينيات القرن الماضي. كان بن عامي، أو بن كارتر آنذاك، عضواً في مجتمع الأفارقة العبرانيين المزدهر آنذاك في شيكاغو، ووفقاً لرواية الجماعة، فقد أتتهُ في العام ١٩٦٦ رؤيـا، عن طريق الملاك جبرائيل الذي قال له إنّ «مهمّته هي إعادة أبناء إسـرائيل مـن الأميركيين الأفارقة إلى الأرض الموعـودة». وفي العام ١٩٦٧، هاجر بن عامي إلى ليبيريا، التي يقضِي قانونها بالسّـماح لأيّ أميركيٍّ من أصل أفريقيّ يطلُبُ الهجرة/العودة إليها من أميركا بالعيش فيها. كان برفقة بن عامـي ما يقارب أربعمئة أميركـيّ أفريقيّ هاجروا برفقته من شـيكاغو، وقد هاجروا إلى ليبيريا أوّلاً لأنّهم آمَنوا أنّ عودتهم إلى إسـرائيل يجبُ أن تكونَ مُطابِقةً لكيفيّة خروجهم مِنها، وذلك يعنـي خُروجهم من إسـرائيل، إلى أفريقيـا، ومن ثمّ استعبادهم وخروجهم من أفريقيا عبر غرب أفريقيا [ليبيريا]، وهكذا فطَريق العودة تكون عبر ليبيريا ومن ثمّ إلى إسرائيل.

«كلُّنـا نعرفُ أنّنـا خرجنا عبر غرب أفريقيـا في وقت تجارة العبيد»، يقول أماديل بن يهودا، قائدٌ مجتمعيّ في ديمونا، «ينصُّ دسـتور ليبيريا على فتح الأبواب لأيّ أفريقيّ أميركيّ يريد العودة. تلك كانت تجربتُنا البرّية؛ مغادرة مصر الحديثة [أميـركا]. لم نكن نسـتطيع العودة إلى إسـرائيل في حالة العبوديّة التي كُنّا فيها، بكلماتٍ أخرى، بسبب حالة الانحطاط التي أُخضِعنا لها، لم نكن نحبُّ أنفسـنا، ولم يكن ثمّة طريقة لنتمكّن فيها من حبّ بعضنا البعض وهي ضرورة مهمّة لبناء أيّ مجتمع؛ كان لا بدّ لنا من نسـيان مـا عُلِّمناهُ في أميركا في عمليّة استغرقت عامَين ونصف العام في ليبيريا».

بحلول العـام ١٩٦٩، لم يتبقَّ غيرُ ١٣٨ أفريقيا عبرانيّا برفقة بن عامـي في ليبيريا، بينما مات البعـضُ وقرّر آخرون العودة إلى أميركا. وفي العام ١٩٧٠ سـافَرَت المجموعة المتبقّية لأوّل مرّة إلى إسرائيل فيما سيعرَفُ لاحقاً بالموجة الأولى. في ذلك الوقـت كانوا قادرين على دخول إسـرائيل تحت مظلّة قانون العـودة الإسـرائيليّ، إلّا أنّ ذلك سـيتغيّر لاحقاً، وسـيواجه العبرانيُّون الأفارقة مشـاكل في دخول إسـرائيل وكذلك في البقاء فيها.

«بن عامي كان الشخصيّة المسيانيّة في ذلك الوقت»، يقولُ أماديل، «تاريخياً، إن عُدت إلى الثقافة اليهوديّة سـتجدُ أنّ فكرة المَسّيَاح [المسـيح المنتظر]، لم تكن تقتصرُ على فردٍ واحدٍ بعينـهِ، على العكس من التأويل المسـيحيّ. وقد كُلِّفَ بن عامي ببسـاطةٍ بمهمّـة إعادتنا إلى هـذه الأرض، وبفعله ذلك، أنبأ بعودة عصر المشـيّاح، ولم نعُد ننتظرُ شـخصيّات مسـيانيّة بعينها منذُ ذلك الوقت. كانت مهمّة بن عامي هي إعادة بعث الشّعب المسياني». لم يكن يحاولُ أن يكون مخلِّصاً عالميّاً؛ كانـت مهمّته تقتصرُ على أبناء إسـرائيل. وقد أنجز تلك المهمّة خلال أعوامه الخمسـين فـي خدمتنا، والآن نحنُ متجذّرون في هذه الأرض، ونُجسّـدُ نموذج الحياة المسيانيّة بشكلٍ ملموس، لا هناك في السّماء ولا في الآخرة، بل هُنا. نحنُ ممتنُّون لحضوره، وبطريقةٍ ما، نحنُ كلّنا بن عامي».

كان هناك المزيـد من الأفارقة العبرانيـين الذين التحقوا بمجتمع ديمونا إلى أن وصـل عددهم تقريباً إلى ٣٠٠٠ عضو بحلول العام ١٩٩٠، وما يقارب الـ٥٠٠٠ الآن. ولكنّ منحهم الحقّ في الإقامة في إسـرائيل اسـتغرق عشـرين عاماً من التوتّر والصّراع ما بين مجتمع ديمونا والحكومة الإسـرائيليّة بداية مـن العام ١٩٧٠ وحتّى العـام ١٩٩٠. كثيرون منهم وصلوا إلى إسـرائيل بعد تخلّيهم عن جنسيّتهم الأميركيّة حتّى لا تتم إعادتهم إلى الولايات المتحدة. في المقابل، عرضت الحكومة الإسرائيليّة منح الجنسيّة الإسرائيليّة لأعضاء مجتمع ديمونا إن هـم وافقوا علـى التحوّل إلـى اليهوديّة وفقاً للشـريعة اليهوديّة [الهالاخاه أو الهالوخ، أي الشريعة اليهوديّة، وهي مجموع القوانين والإرشادات الدينيّة اليهوديّة والتي تشتمل علـى ٦١٣ وصيّـة، وتعاليم التلمـود والتعاليـم الحاخاميّة المعروفـة بالميتسـفاه]، ولكنّهم رفضوا ذلـك. في النّهاية تمّ التوصّل إلى اتّفاق بعد سـنوات عديدة من الصّراع ما بين الحكومة ومجتمع الأفارقة العبرانيين، لكنّه لم يشـتمل على التحوّل إلى اليهوديّة.

كان اعتقادهم أنّهم لو تحوّلوا إلى اليهوديّة، وفقاً لتعاليم الشـريعة اليهوديّة فـي إسـرائيل، فذلك سـيعني أنّهم ليسـوا حقّاً ما يدّعونه عن أنفسـهم، أي العبرانيون من نسل العبرانيـين الأوائل. لا يدّعي الأفارقة العبرانيون أنّهم يهود، بل هم يتجنّبـون الدين المنظّم/الممأسـس ويرونه كمصدر للشرور العظيمة في العالم. ولكنّهم يؤمنون أنّهم بصفتهم ينحدرون من الإسـرائيليين القدمـاء، فعليهم التزام العيش في إسرائيل وأن يكونوا مصدر إرشادٍ للأمم الأخرى.

وهم بحسـب اعتقادهم، يفعلون ذلك بطرق مختلفة؛ فهم يعيشـون في مجتمع نباتيّ مستدام بشـكلٍ كلّيّ. فالعيش بنـاء على حمية غذائيّة نباتيّة يعـدُّ بنظرهم طريقة للعودة إلى «جنّة عدن»، إلى الوقت السّـابق على إعطاء البشر حيوانات لأكلهـا، وإلى الوقت السّـابق على قوانين الكاشـير [الحلال]، والتي هي قوانين للنّاس السّـاقطين من الجنّة، وهي قوانين لا يحتاجها الشعب المسـيانيّ. وفيما يتعلّق بالزواج، فمعظم البالغين في مجتمع ديمونا يعيشـون في زواجٍ أحاديّ، رغم أنّ هناك أقلّية من الرجال المتزوّجين بأكثر من زوجة واحدة، وهو سـلوك توافقيّ ما بيـن الرّجل والمرأة لتقبـل أن تكون إحدى الزوجات المتعددة.

إشكاليّات هويّاتية: ما بين مزرعة في تكساس والأرض المقدّسة

لم يكن رفضُ الثّقافة الأميركيّة وحسـب ما أتى بالعبرانيين إلى إسـرائيل، بل كان انخراطهُم في عمليّـة تفكير توراتيّة بأنفسهم وبمكانهم في العالم. «لقد أيقظنا بن عامي»، يقول إلياكيـم، «لحقيقة أنّنا كُنّا في قبورٍ في أميركا. إن قرأت كتاب حزقيال ٣٧، يقول: 'سأخرجكم من قبوركم وآتي بكُم إلى أرض إسرائيل'».

هناك نوع من التوازي ما بين الرواية العبرانيّة والصهيونيّة؛ فالحركتـان ادّعتا أنّهما تحاولان وصـلَ أتباعهما بتاريخٍ تآمر المجتمع الحديـث لفصلهم عنه. فقد مكّنت الصهيونيّة مثلاً اليهوديّ الروسـيّ أو الفرنسيّ من رؤية مصيرٍ وتاريخ شخصيّ لم يكـن ممكناً له مـن قبل رؤيته لـولا الرؤيـة الصهيونيّة الاسـتعماريّة. وكذلـك، علّمَ بن عامـي أتباعه مـن هم حقاً، مالئـاً بتعاليمه الفجوات في عمليّـة إدراك الذّات التي لطالما وضعتهـم في حالـة قلقٍ دائمـة؛ يقول أماديـيل: «لم يكن منطقيّاً بالنّسـبة لي أنّنـا ظهرنا فجأة في مزرعـة عبيدٍ [في أميركا]، التي عادة ما يبدأ منها تاريخ السّود».

يرى كثير من العبرانيين دولتهم السّابقة، كمحطّة مأساوية فـي طريق الوصول إلى وطنهـم الحقيقيّ، تمامـاً مثلما فكّر الصهاينة المسـتعمرون الأوائل بأوطانهم الأوروبيّة السّابقة، محطّة مأسـاوية في طريقـة العودة إلـى «الأرض الموعودة»، الأسطورة الصهيونية الشّهيرة التي أقنعَتْ يهود أوروبا أنّهم لن يتمكّنوا أبداً من التّصالح مـع ذواتهم إلّا من خلال تحقيق العودة إلى أرض إسرائيل التي فيها يستطيعون تكوين ذوات وطنيّة غير مزضيّة وغير «خارجيّة» كما كانت دائماً في أوطانها الأوروبيّة.

فـي العام ٢٠٠٣ أكّدَ أريئيل شـارون لأعضاء مجتمع ديمونا أنّهم سـيحصلون علـى إقامة دائمة، فاتحاً بذلـك الباب أمام انضِمامهم إلى الخدمة العسـكريّة في العام التالي. لا يشعُرُ العبرانيون بأيّ أسَـفٍ على خدمتهم العسـكريّة في الجيش الإسـرائيليّ، كما يقـول أماديـيل: «نحن مُسـالمون، ولسـنا سلميّون»، رغم أنّ الخدمة في جيش فصلٍ عنصريّ كما يعتقد بعض أفراد المجتمع لا تزال تثير الجدل في أوساط العبرانيين. وفي السـنوات الأخيرة، شكّلت «قرية السّلام» محطّة انتخابيّة سياسـيّة في إسـرائيل، فقد زارها كلّ مـن بنيامين نتنياهو وكذلك إسـحاق هيرتسوغ خلال انتخابات العام ٢٠١٣. وكذلك تشكّل محطّة مهمّة لبعض السياسـيين الأفارقة وأيضاً تعدّ حلقة وصل لإسـرائيل مع بعض المجتمعـات الأفريقيّة كغانا وأوغندا ودول غرب أفريقيا.

ورغم تطوّر العلاقات التي تجمـع ما بين مجتمع العبرانيين والحكومة الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيليّ، إلّا أنّ العبرانيين لا يزالون يميلون إلى طرح أفكار استفزازيّة عن الانتماء الجمعيّ لا تنسـجمُ مع الليبراليّة المعاصرة. ففـي مقابل رواية الدّولة الليبراليّة الأشكنازيّة اليساريّة التي أسسها حزب العمل وبن غوريـون في العام ١٩٤٨، والتي قامت واسـتمرّت على أُسـس القوميّة الحديثة، الدّولة الحديثة والمُواطنة [اليهوديّة]، ثمّة رواية دينيّة مسيانيّة تتّخِذُ لنفسـها مكاناً جنوب إسرائيل، في مكان وسـط الصحراء، وتدّعي أنّها أشدُّ أصالة في هويّتها من تلك الهويّة الصهيونيّة اليهودية المُستحدثة. فقد عاش العبرانيون [الذين يرفضون حتّى أن يُسمّوا باليهود] المعاناة التي عادوا بعدها إلى الأرض المقدّسـة بحسـب معتقداتهم ليخلقوا يوتوبيا أرضية مثاليّة تنسجم مع معتقداتهم. وكان مسـيحهُم رجلاً كان موجوداً حقّاً، وأيضاً عرفه كثيرون منهُم في ديمونا. وتشـكّل قصّته قصّة المجتمع نفسـه، المجتمع الذي أسّـس نفسـه بنفسـه، ويُوازي بروايته روايـة الدّولة التأسيسيّة، مع فارقٍ أساس، البُعدُ الأسطوريّ الخالِص للرواية العبرانيّة، في مقابل بعدٍ دُنيويّ أشـكنازيّ صهيونيّ يرفُضُ الاعتراف بما يعتقدُ العبرانيون، أنّه «العرقُ العبرانيّ الملوّن»، ويُصـرُّ على أفضليـة اليهودي الأوروبيّ علـى غيره من الذين يدّعـون اليهوديّة أو يدّعون أنهم ينحدرون من نسـل قبائل بني إسرائيل الضّائعة.

اليهودي الأسود وجذور العنصرية الصهيونية البيضاء

يعتقـدُ أماديل أنّ المُشـكلة الأساسـيّة فـي النّظر إلى العبرانيين الأفارقة تكمُنُ في إشكاليّة سابقة في نموذج النّظر الذي يسـتخدمه الأنثروبولوجيون والإثنيولوجيون بما يتعلّق بالأفارقة العبرانيين الإسرائيليين والتي يمكن تلخيصها في خطأ الافتراض الأساس أنّ الإسـرائيليين القدماء كانوا بيضاً. «ذلـك خطأ وغير صحيح»، يقول، «لا يمكن أن يكون صحيحاً. إن كان ذلك هو الافتراض الذي تنطلق منه، فالسؤال المتعلّق بنا سيكون دائماً: ما الذي [جعلنا سوداً]، تغيُّر أم تكيُّف؟ سيكون أيّ شيء عدا أنّنا بالفعل من نسل بني إسرائيل التوراتيين. وأنا ليس لديّ الكثير من الصّبر على هذه المسـألة. بالنّسبة لنا، أن نكـون عبرانيين، يعني أن نكون منـارةً في وقتٍ فيه يحلُّ كلّ هذا الظلام على العالم. يجب أن تكون هناك حلول للمشـاكل التي تواجه الإنسانيّة. وبالنّسبة لنا، الحلُّ لا يكمُنُ في التقنية، أو القوة العسـكريّة، أو الاقتصاد، ولكنّه يوجَدُ في التنظيمات الثقافيـة الاجتماعيّة والتي تشـتملُ علـى الحمية الغذائيّة وأسـلوب الحياة». يعتقـد أماديل وغيره مـن العبرانيين أن هناك دماراً شـاملاً في الأفق، ويتمسّـكون بالرواية التوراتيّة لتفسـير وتأويل الحاضر: «كما في أيّام نوح، أو مصر القديمة، فـي كلّ المناطق التي شـهدت صعوداً عسـكرياً واقتصادياً هائلاً، كان هناك نداء أخيـرٌ قبل حلول الدّمار، وذلك النّداء لم يكن للجميع، وآملُ أنّ أكون مفهوماً».

فـي العام ٢٠١٤ مـات بن عامي، مشـياح [مسـيح] الأفارقة العبرانيـين، وكانـت رؤيته قد تحقّقت علـى الأرض في ذلك الوقت. فبعد عقـود من البقاء في الظـلّ، كان هناك قبول من طـرف الإسـرائيليين بالعبرانيين كمواطنيـن، وكان لمجتمع ديمونـا دور هامّ، ولو قليـلاً، في إحداث تغييـر على صعيد سياسـات الحكومة الإسـرائيليّة بما يتعلّق بمَن هو اليهوديّ ومـن ينتمي للدولـة اليهوديّة. كمـا يقـول أماديل: «على إسرائيل أن تجد طريقة لقبول الشقّ الداكن من العائلة [عائلة بني إسرائيل وقبائلها]، وهو الشقُّ الذي يتفوّق عدداً وأهميّة على اليهود الأوروبيين ذوي البشرة الفاتحة».

شكّل موت بن عامي في ٢٠١٤ نقطة تحوّل في مجتمع ديمونا وكذلك لمجتمع الأفارقة العبرانيين الإسرائيليين على المستوى العالمي، إلّا أنّ موته لم يُضعِف المجتمع بل على العكس، ففي الوقت الحاليّ، يخدِمُ أبناء المجتمع من الجيل الرّابع في الجيش الإسـرائيليّ [بفخر، كما يعلّق كثيرون من قادة المجتمع ودون أيّ تعارض ما بين وجهة النّظر المُسـالمة والخدمة العسكريّة، والتي تُشـيرُ إلى انغلاقٍ أيديولوجيّ ودينيّ مُطلق في تفكير الأفارقة العبرانيين بالعالم وبأنفسهم: من يستحقُّ الخلاص؟ هم، من هو اليهـوديّ؟ هم: فبعضُ الأفارقـة العبرانيين في أميركا يُشكّكون حتّى في إمكانيّة أن يكون اليهوديّ أبيض أو غير أسود ويعتقدون أنّ قبائل بني إسرائيل الإثنتي عشر هم ملوّنون وليسـوا بيضاً، وقد قام بعضهم بهجمات إرهابيّة على بعض المطاعم اليهوديّة في نيو جيرسـي، والمملوكة ليهود بيضٍ أميركيين في كانون الأول ٢٠١٩].

في إسرائيل، يعلّم مجتمع الأفارقة العبرانيين فوائد النظام الغذائـيّ النباتيّ والزراعة العضويّة، وعـدم النّظر إلى الغرب كنمـوذج يجب احتذائه في العيش. تقـولُ «كنعانية»، إحدى العبرانيات اللاتي يسـكنّ «قرية السّـلام» في ديمونا: «هناك المزيد فـي قصّة القبائل الضّائعة، نحنُ نؤسـس ملكوت الله علـى الأرض. كانـت الهجرة إلى هـذه الأرض جـزءاً من رؤية نبوئيّة، لا لإعادة تأسـيس أمّة في إسـرائيل فقط، ولكن أيضاً كجزء من عمليّة خلاص العالم [يعتقد المسيانيون الصهاينة والإنجيليّون المسـيانيون أنّ خـلاص العالم لن يحلّ إلّا بعودة يهود الأرض إلى أرض إسرائيل – فلسطين]، أن تكون جزءاً من قبائل بني إسـرائيل الضائعة هو أن تكون مُخلِّصاً. أيّ شخص يدّعي أنّه من نسل بني إسرائيل يجبُ أن يفكّر بهذه الطّريقة. لا يتعلّـق الأمر فقـط بإرث عبرانيّ أو الانتسـاب إلى أناسٍ من عصـور قديمة، بـل يتعلّق الأمـر بالارتباط بثقافـة خُلاصيّة ستحدُثُ تغييراً عالمياً. أيّ شيء آخر عاديّ وغير مهم».

إضافـة إلى الأفارقة العبرانيين الإسـرائيليين، هناك عديد الجماعـات اليهوديّـة أو العبرانيّة حول العالـم التي تدّعي انتسـابها إلى نسـل بني إسـرائيل أو قبائل بني إسـرائيل الضّائعـة، وهنـاك مبادرات كمبـادرة iTribe، التي أنشـأها الحاخام هاري روزنبرغ والتي تهدفُ إلى الوصول إلى مجتمعات الأفارقـة العبرانييـن حـول العالـم وغيرها مـن الجماعات والمبادرات. يقول روزنبـرغ إنّ «جزءاً من عملنا هو وضع خارطة عالميّة لأماكـن تواجد الأفارقة العبرانيين فـي أميركا الذين يعرّفون عن أنفسـهم كأبناء إسـرائيل، تماماً مثل ديمونا. لا نتحـدّث عن الحق فـي العـودة الآن أو التحـوّل، فقط نحاول التواصل مع الجميع لخلق شـبكة عالميّـة لا علاقة لها بالدين في هذه المرحلـة». للمبادرة حالياً تقريبـاً ٣٠٠ مجتمع حول العالم، في جنوب أفريقيا، نيجيريا، باكسـتان، الهند، اليابان والصّين، جميعها في حالة اتّصال مع بعضها البعض وتهدفُ إلى الوصول إلى ما يقارب الخمسين ألف جماعة عالمياً.

«لقـد قلتُ من قبل»، يقول أماديل «إنّـك لو عدت إلى أوّل عبري، وهـو أبراهـام/ إبراهيم، فسـتجده كان مُطيعـاً للتعليمات التي تلقّاها». و«نحنُ يهود، جذورنا القبليّة تعود إلى يهوذا، لكننا لسنا ممارسين لليهوديّة. هذا هو ما يُميّزنا». و«الرّوحانيّة هي المفتاح. نحن نسـتخدم التنـاخ ومجموعـة متنوّعة من المصـادر الأخرى للإلهام، لكنّ الحقيقـة هي المحور المركزي لكلّ ما نلتزم به. يجب أن يكون هناك منطقٌ لكلّ شيء. ذلك ما يُشكّلُ نمط حياتنا».

مـصـادر:

"African. Hebrew. Israelite", Armin Rosen, Tablet Magazine:
https://www.tabletmag.com/sections/arts-letters/articles/african-hebrew-israelite

The Lost and Found Tribe, Ariel Dominique Hendelman, The Jerusalem Post:
https://www.jpost.com/magazine/lost-and-found-514965

Black Hebrew Israelites: What We Know About the Fringe Groupe, The New York Times:
https://www.nytimes.com/2019/12/11/nyregion/black-hebrew-israelites-jersey-city-suspects.html

The Lost Sheep of the House of Israel, The Times of Israel:
https://www.timesofisrael.com/the-lost-sheep-of-the-house-of-israel/

قـيـد الـطـبـع

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد

«مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لسنة ٢٠٢٠»: تآكل حاد وخطير في ثقة الجمهور بقادة الحُكم ومؤسساته!

الشرطة تفض تجمعاً قبالة مقر إقامة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في القدس يوم ١٣ الجاري. (إب.أ)

كتب سليم سلامة:

ثمة تراجع حاد وخطير في «الشعور بالتضامن الاجتماعي في المجتمع الإسرائيلي»، إذ سجل مؤشر هذا «الشعور» في سنة ٢٠٢٠ المنتهية النسبة الأدنى خلال العقد الأخير ـ هذه هي إحدى النتائج المركزية الأبرز التي أظهرها استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لسنة ٢٠٢٠» الذي أجراه «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» ونشر نتائجه التفصيلية عقب قيام رئيس المعهد، يوحنان بلسنر، ومديرة مركز «فيطربي» (مركز «غوطمان»، سابقاً) لدراسات الرأي العام والسياسات في المعهد، بتسليم نتائج الاستطلاع الكاملة والتفصيلية إلى رئيس الدولة الإسرائيلية، رؤوفين ريفلين، يوم ١١ كانون الثاني/ يناير الجاري. كما بينت نتائج هذا الاستطلاع الأخير أن نحو ثلثيّ الجمهور الإسرائيلي يعتقد بأن النظام الديمقراطي في إسرائيل يواجه خطراً جدياً، بينما تعتقد نسبة مماثلة بأن «إسرائيل هي مكان جيد للعيش فيه»، من جهة، رغم الانخفاض الحاد جداً في ثقة الجمهور بمؤسسات الحكم الرسمية، جميعها، من جهة أخرى.

يرمي استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية»، الذي يُجرى للسنة الثامنة عشرة على التوالي، إلى تبيان وجهات التطور في المجتمع الإسرائيلي في القضايا المركزية والهامة المتصلة بما يسميه القيمون على المشروع «تحقيق القيم والأهداف الديمقراطية» وبأداء المنظومات والأذرع السلطوية المختلفة، كما بأداء الأشخاص المسؤولين من منتخبي الجمهور. ويسعى القيمون على هذا المشروع إلى أن تشكل تحليلاتهم وتقييماتهم المستخلصة من نتائج الاستطلاع مساهمة في النقاش الجماهيري العام حول وضع النظام الديمقراطي في إسرائيل وجزءاً من «بنك معلومات» كبير وواسع يساعد في توجيه النقاش حول الموضوع وتعميقه وترشيده، من خلال رسم صورة حقيقية ـ قدر الإمكان ـ عن الواقع المركب في كل ما يتعلق بتقييم الجمهور الإسرائيلي العام لمدى مناعة الديمقراطية الإسرائيلية، مدى ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة الرسمية ومدى تقييم الجمهور لقطاع الخدمات العامة الذي تديره الأذرع السلطوية المختلفة.

يشار إلى أن استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لسنة ٢٠٢٠» أجري في شهر حزيران الأخير، أساساً، لكن حيال الانعكاسات العميقة والواسعة المترتبة على أزمة جائحة كورونا على المجتمع الإسرائيلي في المجالات الحياتية كافة، أعيد إجراء استطلاع الرأي في بعض الأسئلة المركزية في شهر تشرين الأول.

خطاب منتخَبي الجمهور ـ تدميريّ!

خلال تسلّمه تقرير نتائج الاستطلاع الأخير، قال رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، إن السنتين الأخيرتين، «اللتين بدتا كأنهما معركة انتخابية متواصلة ولا نهائية، ساهمتا كثيراً جداً في تآكل ثقة المواطنين بمؤسسات السلطة والقانون». وأضاف، موضحاً: ثمة من يختار الطعن بالشرطة وثمة من يختار التشهير بالجهاز القضائي؛ ثمة من هو غاضب عليّ أنا كرئيس للدولة، لكن الكنيست والأحزاب السياسية بالذات هي التي تحتل قاع اللائحة التي تعكس رأي العينة كما تعرضونها اليوم، في إطار الاستطلاع الذي يتقصى ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة الرسمية. فهذه هي المرة الرابعة التي تسقط فيها الحكومة في غضون سنتين اثنتين فقط ويحلّ الكنيست نفسه ويقود الناس في إسرائيل إلى صناديق الاقتراع، للمرة الرابعة. وقال: «في حرب الاستنزاف التي يخوضها السياسيون منتخبو الجمهور، ليس ثمة منتصرون ورابحون، بل ثمة خسارة وتراجع ويأس فقط».

وقال ريفلين إن منتخبي الجمهور يحاولون اقناع الجمهور، المرة تلو الأخرى، بأن منظومات الحكم فاسدة وبأن مؤيدي المعسكر الآخر، الخصم، هم محتالون، أو خائنون حتى ـ وهو اتهام أصبح يُطلق جهاراً وصراحة ـ وبذلك «هم يعمقون التآكل في ثقة الجمهور بنفسه، بمؤسساته، بممثليه وبقدرته على التعاون والعمل المشترك، بل قدرته على مجرد العيش المشترك معاً». وأضاف إن هذا الخطاب وهذه اللغة هما أبرز العناصر الأكثر تدميرية، وخصوصاً في هذه الفترة العصيبة التي تتطلب درجة عالية جداً من التضامن الاجتماعي والثقة غير المحدودة بمنتخبي الجمهور، بمؤسسات الدولة وبأذرع الحكم».

وختم ريفلين كلمته بدعوة أطلقها إلى «قادة الجمهور ـ أعضاء الكنيست، رؤساء الأحزاب، رؤساء البلديات والمجالس المحلية والقادة الروحيين ـ بالتوقف الفوري عن كل ما من شأنه تكريس المواجهات، التنافر، التنابذ، الشقاق وتعميق الصدوع في المجتمع، لأنهم إن لم يفعلوا ذلك فسنجد أنفسنا غارقين أكثر فأكثر في الوحل السياسي ـ الحزبي الذي يعيق تقدم المجتمع الإسرائيلي، يفاقم مشكلاته بدل أن يساعده على التعافي والخروج من أزماته». وأكد ريفلين أن ترميم ثقة الجمهور الإسرائيلي بمؤسساته الرسمية وأذرع السلطة بشكل عام، وبالكنيست والأحزاب بشكل خاص، ينبغي أن يكون على رأس اهتمام منتخبي الجمهور وفي صدارة أولوياتهم للمرحلة المقبلة، ليس في فترة ما بعد الانتخابات القريبة، في شهر آذار القادم، وإنما ابتداء من صباح يوم أمس»!

«تفتيت التماسك القومي في إسرائيل»

من جهته، قال رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، يوحنان بلسنر، خلال تسليم تقرير نتائج الاستطلاع إلى رئيس الدولة، إن معطيات مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لهذه السنة (٢٠٢٠) «تجسد بصورة واضحة عمق الأزمة الاجتماعية والمشاعر القاسية التي تسود الجمهور عموماً، كما تشكل ناقوس خطر يدق أبواب صناع القرارات». وأوضح بلسنر أن هذه الأزمة التي يكابدها المجتمع الإسرائيلي اليوم قد كشفت، بل ربما ساهمت أيضاً، عن مدى عمق الانقسامات والصدوع في المجتمع الإسرائيلي. «فإذا كنا قد اعتدنا على ردات الفعل التي تميزت بتعزيز التضامن والتكافل المتبادلين في المجتمع الإسرائيلي في أوقات الأزمات الأمنية (أي: الحروب!)، فها هي أزمة وباء كورونا قد استطاعت تفتيت تماسكنا القومي هذا، بكل سهولة»، كما قال. وأضاف: إن استمرار هذه الأزمة واستمرار الشعور بأنها لا تُدار بصورة صحيحة وباعتبارات موضوعية خالصة قد أديا إلى تعمق التآكل في ثقة الجمهور بمؤسساته الرسمية ومنتخَبيه، إضافة إلى تعميق التنافر والشعور بالاغتراب.

وتوقع بلسنر استمرار الهبوط الحاد في ثقة الجمهور بالسلطات الرسمية، حتى بعد تبدد غبار المعركة الانتخابية الحالية وبعد تشكيل حكومة جديدة. وختم مؤكداً على أنه «في مقابل التحديات الجسام التي تواجهنا، ثمة مسؤولية جسيمة ملقاة على كاهل جميع اللاعبين في الحلبة السياسية ـ الحزبية والجماهيرية العامة ـ مسؤولية إبداء الروح القيادية وإثباتها على نحو يطمئن الناس عموماً بأن الهدف الأهم الذي يسعى الجميع إلى تحقيقه هو إعادة توحيد أطياف المجتمع الإسرائيلي ورص صفوفه من جديد، بكل مكوناته ومركباته المختلفة، إذ أن التحدي المطروح أمامنا وعلينا جميعاً هو مجرد القدرة على قيادة إسرائيل في هذه الفترة الحرجة والقدرة على إخراجها من الحضيض إلى مسار النمو الاقتصادي ومن الشرذمة والتحريض إلى الاحتواء والحياة المشتركة».

أما البروفسور تمار هيرمان، مديرة مركز «فيطربي» لدراسات الرأي العام والسياسات في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، فقد أكدت في كلمتها أن «الظواهر السلبية من حيث الأداء الديمقراطي آخذة في التعمق والتفاقم، بما في ذلك تآكل الثقة بمؤسسات الحكم وبالمسؤولين الحكوميين، وهي الثقة الضرورية والحيوية جداً إبان الأزمات ومن أجل معالجتها، مثل أزمة جائحة كورونا الحالية، إلى جانب التراجع المستمر في جودة الحياة في إسرائيل.

النتائج ـ تراجع حاد في جميع المؤشرات الأساسية

على خلفية الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا، فحص استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لسنة ٢٠٢٠» الآثار والانعكاسات المترتبة على هذه الأزمة على منظومات العلاقات بين اليهود الحريديم وغير الحريديم؛ بين اليهود والعرب في إسرائيل؛ بين الجمهور بشكل عام والحكومة وبين الجمهور بشكل عام والشرطة. وقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن منظومات العلاقات المذكورة جميعها شهدت تدهوراً وتفاقماً عما كانت عليه في الاستطلاع السابق. كما أظهرت النتائج، أيضاً، تراجعاً حاداً في تقييم التضامن الاجتماعي إذ بلغت نسبة الذين يعتقدون بوجود التضامن الاجتماعي في إسرائيل في تشرين الأول الأخير ١٧٪ فقط، وهي النسبة الأدنى خلال العقد الأخير كله وتعكس انخفاضاً بما يعادل النصف (٥٠٪) عما كانت عليه النسبة الأعلى على مر السنين كلها، والتي سُجلت في حزيران الأخير (٣٣٪).

فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي في إسرائيل، أظهرت نتائج الاستطلاع هبوطاً حاداً في النظرة إلى هذا الوضع وكيفية وصفه: فبينما وصف أكثر من نصف الإسرائيليين (٥١٪) في السنة السابقة (٢٠١٩) الوضع الاقتصادي في الدولة بأنه «جيد» أو «جيد جداً»، هبطت نسبة هؤلاء في حزيران الماضي (٢٠٢٠) إلى ٣٧٪، ثم هبطت مرة أخرى في تشرين الأول (٢٠٢٠) إلى ٣٢٪.

كما انخفضت، أيضاً، نسبة الإسرائيليين الذين لا يزالون يعتبرون إسرائيل «مكاناً جيداً للعيش فيه»، من ٧٦٪ في استطلاع حزيران الأخير إلى ٦٤٪ في استطلاع تشرين الأول الأخير. وسُجل تراجع أيضاً في نسبة الإسرائيليين الذين يعتبرون وضعهم الشخصي «جيد» أو «جيد جداً»، من ٨٠٪ في استطلاع مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لسنة ٢٠١٨ (بعد ارتفاعه من ٧٣٪ في استطلاع ٢٠١٧) إلى ٦١٪ في الاستطلاع الأخير، لسنة ٢٠٢٠.

في الأسئلة حول النظام الديمقراطي في إسرائيل، مدى متانته والأخطار المحدقة به، اعتبر ٥٧٪ من الإسرائيليين المشاركين في الاستطلاع في تشرين الأول أن «النظام الديمقراطي في إسرائيل معرّض لخطر جسيم»، وهو ما يشكل ارتفاعاً ملحوظاً عن نسبة هؤلاء في استطلاع حزيران (٥٣٪) وكذلك مقارنة بنتائج الاستطلاعات في السنوات التي سبقت.

بالرغم من أن غالبية من اليهود الذين استُطلعت آراؤهم في تشرين الأول الأخير (٦٠٪) قالت إن «النظام في إسرائيل هو ديمقراطي للمواطنين العرب، أيضاً»، إلا أن أغلبية المواطنين العرب الذين شاركوا في استطلاع تشرين الأول (٥٨٪) قالت إن العكس هو الصحيح ـ النظام في إسرائيل ليس ديمقراطياً للمواطنين العرب فيها.

تؤكد معطيات الاستطلاع حصول هبوط حاد في ثقة الجمهور العام بمؤسسات الحكم وأذرعه السلطوية المختلفة، عما كان عليه الوضع في سنوات سابقة، لا بل دلت معطيات استطلاع تشرين الأول على حصول هبوط إضافي آخر في ثقة الجمهور ببعض المؤسسات العينية عما كان عليه الوضع في حزيران الذي سبقه، أي في غضون نحو ثلاثة أشهر فقط.

بين الجمهور اليهودي ـ على الرغم من بقاء الجيش الإسرائيلي في صدارة لائحة المؤسسات الرسمية التي تحظى بالدرجة الأعلى من ثقة الجمهور، إلا أن انخفاضاً واضحاً وجدياً قد حصل في ثقة الجمهور اليهودي بالجيش، أيضاً؛ من ٩٠٪ في السنة الماضية (٢٠١٩) إلى ٨١٪ في تشرين الأول ٢٠٢٠ (مقابل ٨٢٪ في حزيران)، وهي النسبة الأدنى على الإطلاق منذ العام ٢٠٠٨.

كذلك الحال بالنسبة لثقة الجمهور (اليهودي) برئيس الدولة، الذي يحتل المرتبة الثانية بعد الجيش، بنسبة ٥٦٪ في تشرين الأول، ما يشكل تراجعاً عما كان عليه في حزيران الأخير (٦٣٪) وعما كان عليه في السنة السابقة (٧١٪).

أما المحكمة العليا الإسرائيلية (وجهاز المحاكم والقضاء بشكل عام) فقد سجلت ثقة الجمهور اليهودي بها تراجعاً حاداً من ٥٢٪ في حزيران إلى ٤٢٪ في تشرين الأول، علماً بأن مستوى الثقة بها في السنوات الخوالي كانت مرتفعة جدا؛ تليها الشرطة التي عبر ٤١٪ فقط من الجمهور اليهودي عن ثقتها بها في تشرين الأول (مقابل ٤٤٪ في حزيران)، تليها وسائل الإعلام التي حظيت بثقة ٣٢٪ فقط من الجمهور اليهودي في تشرين الأول (مقابل ٣٣٪ في حزيران). ثم تأتي في قاع لائحة المؤسسات الرسمية من حيث ثقة الجمهور (اليهودي) بها كل من: الحكومة (٢٥٪، مقابل ٢٩٪ في حزيران)؛ الكنيست (٢١٪، مقابل ٣٢٪ في حزيران)؛ ثم الأحزاب السياسية التي حظيت بثقة ١٤٪ فقط من الجمهور اليهودي في تشرين الأول، مقابل ١٧٪ في حزيران.

لدى الجمهور اليهودي، كما تبين أن هذه الثقة ـ المتدنية أصلاً، كما أشرنا ـ شهدت خلال العام الأخير تراجعاً إضافياً آخر عما كانت عليه في السنوات الماضية.

بين الجمهور العربي، تحتل المحكمة العليا الإسرائيلية صدارة لائحة المؤسسات الرسمية من حيث ثقة الجمهور (العربي) بها، ولكن بهبوط حاد جداً في غضون ثلاثة أشهر فقط ـ من ٦٠٪ في حزيران إلى ٤٠٪ في تشرين الأول. كما شهدت ثقة الجمهور العربي بالأحزاب السياسية الفاعلة بينه تراجعاً حاداً من ٣٠٪ في حزيران إلى ١٤٪ في تشرين الأول، لتحتل المرتبة الأخيرة في قاع اللائحة، مقابل ٣٠٪ في حزيران الماضي ـ وهو الهبوط الأكثر حدةً في غضون ثلاثة أشهر فقط.

من اللافت أن نتائج الاستطلاع تبين احتلال الجيش الإسرائيلي المرتبة الثانية في ثقة الجمهور (العربي) بالمؤسسات الرسمية، بنسبة ٣٢٪ في تشرين الأول، مقابل ٣٥٪ في حزيران؛ يليها رئيس الدولة الذي شهدت نسبة الثقة به ارتفاعاً من ٩٪ في حزيران إلى ٣١٪ في تشرين الأول؛ ثم وسائل الإعلام، التي حظيت بثقة ٣٦٪ من الجمهور العربي في تشرين الأول، مقابل ٣٥٪ في حزيران؛ ثم الشرطة بنسبة ٢٦٪ في تشرين الأول مقابل ٣٣٪ في حزيران. أما الحكومة فحظيت بثقة ١٤٪ فقط من الجمهور العربي في تشرين الأول مقابل ٥٪ في حزيران، يسبقها الكنيست بواقع ١٧,٥٪ في تشرين الأول مقابل ٣١٪ في حزيران.

في الإجابة على السؤال «هل تشعر بأنك جزء من دولة إسرائيل ومشاكلها»، ردّ ٨٤,٥٪ من الجمهور اليهودي بالإيجاب، مقابل ٤٤٪ فقط من الجمهور العربي! لكن الطرفين يتفقان على أن «قيادة الدولة فاسدة»، حسبما قال ٥٨٪ من المشاركين في الاستطلاع (وهي النسبة ذاتها التي سجلت في استطلاع العام الماضي، ٢٠١٩) وكانت نسبة اليهود والعرب فيها متعادلة. في المقابل، قال ١٦٪ إن «قيادة الدولة نظيفة الأيدي»، بينما قال ٢٤٪ إن «القيادة في منتصف سلم الفساد».

في الرد على السؤال حول مدى التوازن بين «اليهودية» و«الديمقراطية» في تعريف دولة إسرائيل كـ«دولة يهودية ديمقراطية»، جاءت الأجوبة على النحو التالي: قال ٢٢٪ من اليهود (مقابل ٨,٥٪ من العرب) إن هنالك توازناً تاماً؛ وقال ٤١,٥٪ من اليهود (مقابل ٧٦٪ من العرب!) إن مركّب اليهودية أقوى من مركّب الديمقراطية بكثير، بينما قال ٢٥٪ من اليهود (مقابل ١٤٪ من العرب) إن مركّب الديمقراطية أقوى بكثير من مركّب اليهودية.

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

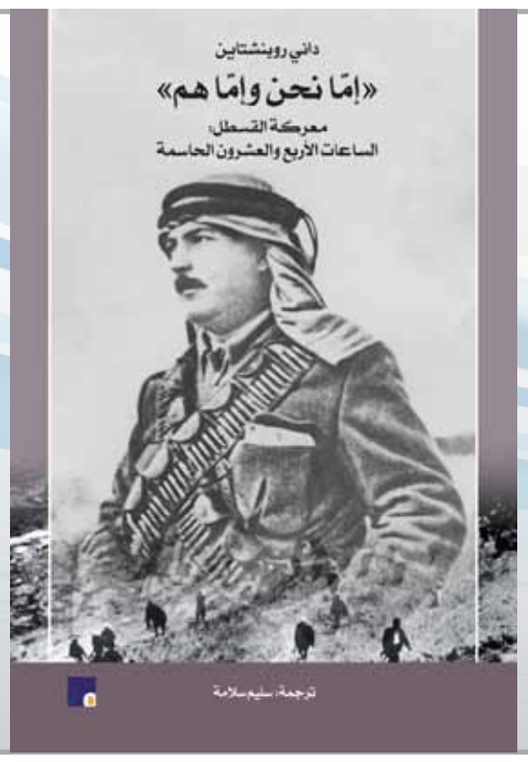

خطة الحكومة الإسرائيلية لمواجهة الجريمة في المجتمع العربي تقلّصت إلى بند واحد ولم يُقرّ!

في موقع جريمة بكفر قرع حديثاً.

كتب هشام نفاع:

ما زالت الحكومة الإسرائيلية ترجئ البحث، الذي سبق أن تعهدت به، لإقرار خطة تحمل العنوان »توصيات لجنة المديرين العامّين للوزارات بشأن التعامل مع الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ«. فبعد أن تمت بلورة الخطة الصيف الماضي من قبل كبار مديري القطاع العام، ممثلين بمديري الوزارات، وجرى تسويقها على أنها ستتحوّل الى قرار رسمي، أعلِن قبل أسبوعين عما سَمي وثيقة «اقتراح لاتخاذ قرار» بعنوان «سياسة الحكومة لمواجهة آثار الجريمة والعنف، في المجتمع العربي وتعزيز المجتمع العربي في إسرائيل».

للتذكير، ترأس اللجنة مدير مكتب رئيس الحكومة وضمت مديري كل من الوزارات التالية: وزارة الأمن الداخليّ، وزارة الداخليّة، وزارة العمل، وزارة الرفاهية والشؤون الاجتماعيّة، وزارة المساواة الاجتماعيّة، وزارة العدل، وزارة الإسكان، وزارة الاقتصاد، وهذا بالإضافة الى سلطة الضرائب ودائرة الميزانيّات لدى وزارة الماليّة. رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو كان قد كلّف هذا الطاقم، في تشرين الأول ٢٠١٩، بإعداد خطّة في غضون ٩٠ يوماً لمعالجة الجريمة الخطيرة ومنع العنف في المجتمع العربيّ. لكن مسوّدة التقرير اكتملت في تموز ٢٠٢٠، ولم يتم إقرار الخطة بعد. وحتى صيغتها المقتضبة التي نوردها هنا ما زالت تنتظر قراراً حكومياً، بالتوقيت الذي يخدم نتنياهو انتخابياً، كما يتردد في حلقات سياسية وصحافية عربية. فزعيم الليكود أطلق حملة مكثفة تستهدف أصواتاً لمواطنين عرب في انتخابات الكنيست القريبة، في آذار ٢٠٢١. وهناك أصوات غير قليلة تشكّك في أنه سيستخدم هذه القضية لغاياته وفي توقيته.

وفقاً للمقترح المقتضب: بعد قرار الحكومة رقم ١٤٠٢ في ١٠ نيسان ٢٠١٦ بشأن تحسين مستوى الأمن الشخصي في المجتمع العربي وتعزيز الأمن في القدس، والقرارين الحكوميين رقم ٤٦٨ و ٤٦٩ بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٠ بشأن «نشاط الحكومة من أجل التنمية الاقتصادية للأقليات» في ٢٠٢٠-٢٠١٦، وقرار الحكومة رقم ٤٤٣٩ بتاريخ ٦,١,٢٠١٩ بشأن توسيع الأنشطة للحد من ظاهرة العنف المنزلي من قبل وزارة العمل والخدمات الاجتماعية، وقرار الحكومة رقم ٥١٣ في ٨,١١,٢٠٢٠ بشأن صياغة خطة لتشخيص وعلاج العنف المنزلي ومنعه وتحسين أساليب مواجهته من قبل وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية؛ وفي ضوء تزايد الجريمة في المجتمع العربي والأهمية التي تراها الحكومة في توفير استجابة عاجلة لاستعادة الأمن الشخصي وثقة الجمهور في أجهزة إنفاذ القانون، في ظل مطالبة الجمهور العربي بالمشاركة في جهود القضاء على الجريمة والعنف، في إثر توجيه لرئيس الحكومة بتاريخ ٢٨,١٠,٢٠١٩ في ظواهر الجريمة والعنف في المجتمع العربي، تقرّر ما يلي (مرة أخرى، هذه صيغة معروضة للتصويت وليست قراراً بعد):

أ. تعتبر الحكومة الحد من العنف والجريمة في المجتمع العربي واستعادة الأمن الشخصي «هدفا قوميا»، وتتبنى مبادئ العمل في تقرير طاقم المديرين التنفيذي الوزاري حول الجريمة والعنف في المجتمع العربي الصادر بتاريخ ٩,١١,٢٠٢٠.

ب. بناءً على توصيات طاقم المديرين التنفيذيين وفي ضوء الحوار الذي جرى مع ممثلين عن المجتمع العربي، رؤساء السلطات العربية واللجنة الخاصة للقضاء على العنف والجريمة في المجتمع العربي في الكنيست تقرر اعتماد المبادئ التالية:

- استمرار الشراكة مع ممثلين عن المجتمع العربي، بمن في ذلك رؤساء السلطات المحلية العربية والمدن المعنية، في صياغة الخطة التفصيلية وعملية التنفيذ.
- تقوية المجتمع العربي وتعزيز آليات المجتمع للتعامل مع ظواهر الجريمة والعنف جنباً إلى جنب مع الإجراءات الحكومية. وفي الوقت نفسه، مشاركة أفراد المجتمع ورجال الدين والقيادات المحلية في المجتمع العربي للعمل ضمن مجالات مسؤوليتهم لشجب العنف والجريمة ومنعها.
- يتوجب الحفاظ على الشفافية الكاملة من جانب الوزارات الحكومية فيما يتعلق بتنفيذ السياسة ومؤشرات النتائج والبيانات ذات الصلة بالمجتمع العربي، سواء في مرحلة التخطيط أو في مرحلة التنفيذ.
- سيصاحب عملية تنفيذ البرنامج مشاركة عامة في المجتمع العربي.

خطة عمل خماسية مفصلة خلال ١٥٠ يوماً!

نص المقترح كذلك (بند ج) على تكليف مدير عام مكتب رئيس الحكومة بتقديم خطة عمل خماسية مفصلة خلال ١٥٠ يوماً لتنفيذ التوصيات والمبادئ الواردة أعلاه، لمصادقة الحكومة عليها، وذلك بالتنسيق مع قسم الموازنة بوزارة المالية وهيئة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في «وسط الأقليات» والوزارات ذات الصلة. هذه الخطة يجب أن تشمل مصادر الميزانية والجوانب التنظيمية. سيتم تنسيق الخطة وضبط تزامنها مع الخطط متعددة السنوات التي يتواصل العمل بها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العربي، والتي تم تحديدها في قراري الحكومة رقم ٤٦٨ و٤٦٩ بتاريخ ٢٥,١٠,٢٠٢٠.

ينص مقترح القرار أيضاً على أنه: استمراراً لتوصيات المديرين العامين بشأن الحاجة إلى إجراءات تكميلية لبرنامج مواجهة آثار الجريمة والعنف، وفي ضوء الحاجة إلى إجراءات فورية، يجب تعزيز التعامل مع الأسلحة غير المرخصة في المجتمع العربي من خلال:

- قيام وزارة الأمن الداخلي والشرطة بإعلان حملتين لجمع الأسلحة غير المرخصة خلال العام ٢٠٢١، ويكون هذا مرهوناً بموافقة النيابة العامة فيما يتعلق بمنح حصانة من الملاحقة القضائية لحيازة الأسلحة، لمن يقدم هذه الأسلحة.
- تكثيف الشرطة الإسرائيلية للقيام بنشاط عملياتي المكثف فيما يتعلق بمصادرة الأسلحة والذخيرة غير القانونية بطريقة تؤدي إلى زيادة حجم ضبط الأسلحة والذخيرة بنسبة ١٠٪ في العام ٢٠٢١.
- تشكيل فريق برئاسة رئيس قيادة الأمن القومي وبمشاركة ممثلين رفيعي المستوى من الشرطة الإسرائيلية، وجهاز الأمن العام (الشاباك)، والجيش الإسرائيلي، ووزارة الدفاع، ووزارة الأمن الداخلي، ووزارة العدل (الأقسام الجنائية، المدعي العام)، وزارة المالية ومكتب رئيس الحكومة، للتعامل مع قضية تسرب الأسلحة من الجيش الإسرائيلي، والإنتاج غير القانوني للأسلحة وتهريب الأسلحة غير المرخصة إلى أراضي دولة إسرائيل، مع التركيز على المجتمع العربي.

ملاحظة: كان مراقب الدولة الإسرائيلية قد توقف في صيف ٢٠١٨ عند هذه المسألة في تقرير رسمي. ومما جاء فيه أن انعدام التنسيق والتعاون بين وحدات الشرطة وبين قوّات الأمن والشرطة هو بين النواقص الأساسيّة التي خلص اليها حيث أن معظم الأسلحة تصل إلى المجتمع العربيّ من ثلاثة مصادر رئيسة: السرقات من الجيش الإسرائيليّ، التهريب من الأردنّ والتصنيع في الضفة الغربية. كما تصل أسلحة أخرى مصدرها السرقات من المنازل والسيّارات. في حزيران ٢٠١٧ اتُّفق على تشكيل وحدة مشتركة للشرطة العسكريّة وشرطة إسرائيل للقضاء على ظاهرة سرقة الأسلحة من الجيش الإسرائيليّ. حتّى شباط ٢٠١٨ لم يكتمل تشكيل هذه الوحدة بعدُ. وهو يضيف أن التعاون بين جميع الجهات ذات العلاقة في الشرطة في موضوع الأسلحة في المجتمع العربيّ تشوبه النواقص والعيوب، فمثلاً يعمل كلّ لواء على هذا الموضوع بشكل منفصل؛ ليس هناك نقل منظّم للمعلومات بين الوحدات المركزيّة في الألوية وبين مراكز الشرطة.

يوصي طاقم المديرين في مقترح القرار الحكومي القيام بمسارات عمل قطرية منهجية للحد بشكل كبير من الظاهرة، مع الإشارة إلى ضرورة تعميق التعاون الاستخباراتي والعملياتي بين كافة الجهات ذات العلاقة للتعامل مع قضية إنتاج وتهريب الأسلحة إلى المجتمع العربي، ومواجهة تهريب الأسلحة عبر الثغرات والمعابر البرية في مناطق «خط التماس».

أنظمة مالية متعلّقة بالاحتواء والائتمان والإجراءات التنفيذية

يوصي طاقم المديرين (بند د) بأن يتم تسجيل وإدراج إعلان وزير العدل ووزيرة المساواة الاجتماعية ومحافظ بنك إسرائيل بأنهم قد شكلوا فريقاً سيعمل على صياغة خطة قطرية لزيادة الاحتواء المالي في الاقتصاد الإسرائيلي. ومن بين أمور أخرى، سيشخص الفريق الفجوات في الاحتواء المالي في إسرائيل، بما في ذلك قطاع الائتمان ككل، بما في ذلك الائتمان السكني، بناءً على الأدبيات والممارسات المهنية في العالم، وصياغة توصيات بشأن إجراءات السياسة التنفيذية. في ضوء التحديات الفريدة التي يواجهها المجتمع العربي في هذا المجال، سيتم التركيز بشكل خاص على العمل الجماعي لتحديد الحواجز والتحديات الفريدة للمجتمع العربي واقتراح بدائل لإزالة تلك الحواجز، مع الاهتمام بالجداول الزمنية المحددة لاعتماد الخطة متعددة السنوات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية. ستشارك الجهات ذات الصلة في الوزارات الحكومية والسلطات العامة في الفرق.

الجدير بالذكر أنه في العام ٢٠٠٦، تبنت الحكومة استخدام وسائل الملاحقة الاقتصادية وأقيم طاقم قيادي وظيفته تحديد سياسة مكافحة الجريمة المنظمة والخطرة ويترأسه المستشار القانوني للحكومة، وبين أعضائه عدد من رؤساء سلطات إنفاذ القانون ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تقرير مراقب الدولة في العام نفسه ٢٠١٦ أوصى بأن يعمل هذا الطاقم على إعطاء حلول بنظرة منظومتية عامة وليس كهيئة تعالج قضايا عينية محددة. ولكن، يقول، «وفقا لما تبين فهذا الطاقم لم يستوف قدرته الكاملة والكامنة في جَمع رؤساء جميع أذرع إنفاذ القانون معا، ولا ينجح في بلورة أولويات أبحاثه، واجتماعاته لا تتم بشكل منتظم وناجع، بل تحولت إلى لقاءات تطرح فيها معطيات في قضايا محددة وأحيانا بدون اتخاذ قرارات عملية وبدون تحديد الجهة التي يفترض أن تشرف على تطبيقها».

فرغم إقامة هذا الطاقم لا يتسنى، بسبب مشاركة عشرات المسؤولين في اجتماعاته، إجراء بحث معمق وناجع، يجزم المراقب. وهو يصف نوعاً من الاستهتار إذ أشار الى تغيّب مسؤولين كبار عن الاجتماعات والأبحاث على نحو دائم، مما يصعّب اتخاذ قرارات عملية، ويحول الأبحاث إلى مجرد استعراض معطيات ومحاضرات إثراء فقط بدون أي جانب تطبيقي.

يوصي طاقم المديرين أيضاً بتسجيل وإدراج إعلان وزير العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية أنه في خطة العمل التي يتم وضعها حالياً بشأن معالجة ظاهرة العنف الأسري، سيتم وضع خطط يتم استيعابها في المجتمعات المحلية في المجتمع العربي. وتمكين البلدات من التركيز بشكل خاص على المجتمع العربي. وعملت الوزارة وستواصل العمل وفقاً للمادة أ -٢ من القرار رقم ٤٤٣٩، التي تنص على تخصيص ثلث الردود المخصصة على الأقل بموجب القرار ٤٤٣٩ للمجتمع العربي ووفقاً للقرار رقم ٥١٣ بتاريخ ٨,١١,٢٠٢٠.

يفصّل مقترح التقرير في ملحقاته معطيات غاية في الحدّة والخطورة، فيشير الى أنه مقارنة بالمجتمع اليهودي، حيث وقعت ٤٧ جريمة قتل في عام ٢٠١٩، وفيما يتعلق بحجم السكان، فإن معدل القتل في المجتمع العربي أعلى من ٧ مرات. استمر هذا الاتجاه في العام ٢٠٢٠، عندما كان عدد جرائم القتل أعلى من ذلك (منذ مطلع هذا العام ٢٠٢١ سقط أكثر من ٢٠ ضحية في جرائم القتل، أي خلال أقل من شهر).

التوصية الفورية الوحيدة: المزيد من مراكز الشرطة!

يقول طاقم المديرين إنه عقد العديد من اللقاءات وقام بجولة ميدانية وقام بتحليل عميق لأسباب الظاهرة والصلات بينها والآثار السلبية للظاهرة، ونتاج عمل الفريق كان تقرير التوصيات الشامل الذي نُشر بتاريخ ٩,١١,٢٠٢٠. وهو يذكّر بأنه سبق عمل الطاقم عدد من القرارات الحكومية في السنوات الأخيرة، والتي تناولت التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العربي من خلال خطط خمسية لمختلف قطاعات المجتمع العربي، وبعد تشكيل الحكومة، سيتم إقرار خطط مستمرة متعددة السنوات. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد قرار الحكومة رقم ١٤٠٢ في نيسان ٢٠١٦ لتحسين الأمن الشخصي في المجتمع العربي، مما أدى إلى تخصيص الموارد والمعايير لمعالجة الشرطة لقضايا العنف والجريمة. وبعد قطع العرض، تم الانتهاء من تنفيذ الخطة بشكل جزئي فقط. ويتابع: بالإضافة إلى البرامج الهامة والواسعة التي قادتها الحكومة، والتي ساهمت في تقليص الفجوات بين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي، كانت هناك حاجة واضحة لبرنامج حكومي مشترك بين الوزارات للحد من العنف والجريمة، والذي قد يتضمن إجراءات نتائج واضحة للحد من الجرائم الخطيرة.

يوم الأحد (١٧/٠١/٢٠٢١) عُقد اجتماع مُصغَّر لممثلين عن اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية مع رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، عبر تطبيق الزوم. ووفقاً لقرارات سكرتارية اللجنة كان اللقاء بمشاركة عدد محدَّد من الرؤساء، وعرضت لجنة مواجهة العنف والجريمة في المجتمع العربي، المنبثقة عن اللجنة القطرية، مطالبها ومواقفها المحدَّدة والشاملة حول مجمل مظاهر وظواهر العنف والجريمة في المجتمع العربي وسبل مواجهتها على مختلف المستويات، إضافة الى إشارتها النقدية للنواقص والثغرات في الخطة الحكومية الخاصة في هذا الصَّدد. وقد أشار أعضاء اللجنة، من الرؤساء والطاقم المهني المُرافِق، إلى ضرورة وأهمية التجاوب العاجل والواضح والمحدَّد مع ملاحظات ومطالب اللجنة القطرية في هذا الخصوص، إذا توفَّرت النوايا الحقيقية والإرادة الجدية، على المستوى الرسمي والحكومي، في مواجهة العُنف والجريمة في المجتمع العربي في البلاد، في المسارات كافَّة، ووفقاً لما عرضته اللجنة خلال الإجتماع.

الخلاصة الواضحة هي التالية: لقد أبقى مقترح القرار من بين العديد من البنود والأفكار والمسائل والقضايا، بنداً واحداً فقط ينتظر المصادقة عليه من قبل الحكومة: إقامة ٨ مراكز شرطة في بلدات عربية وتوسيع مراكز أخرى. هذا هو البند الوحيد تقريبا الذي ابتلع كل الميزانية التي تأتي تحت بند «خطة مكافحة الجريمة».

كان هذا المقترح في هذه النقطة موقعاً للفكاهة السوداء في حلقات الجدل والتواصل الاجتماعي التي كررت الحقيقة التالية: في كثير من البلدات وقع العدد الأكبر من جرائم السلاح الناري في بلدات سبقت إقامة مراكز شرطة فيها. في إحداها وقعت الجريمة بمحاذاة المركز ولم تكن فيه قوة شرطية كافية لملاحقة مطلقي النار.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية